مجتمع

حريق هائل يخلّف قتلى وإصابات في العاصمة الكينية

قالت السلطات الكينية، الجمعة، إن حريقاً ناجماً عن انفجار غاز في العاصمة نيروبي أدى إلى مقتل شخصين على الأقل، وإصابة أكثر من 250 آخرين. وكشف المتحدث باسم الحكومة، إسحق موورا، أن الانفجار وقع في حي إمباكاسي قبل منتصف الليل في شركة لإعادة تعبئة الغاز، وتعرض مبناها لأضرار بالغة، وأن الحريق اجتاح مستودعاً قريباً للمنسوجات والملابس، وألحق أضراراً بعدة مبانٍ تجارية وسكنية. وقال الصليب الأحمر الكيني في بيان، إن وحدات الطوارئ المختلفة نقلت 271 شخصاً إلى مستشفيات بالعاصمة للعلاج. (رويترز)

ماليزيا: فرار 131 من الروهينغا من مركز احتجاز

فر 131 مهاجراً من عرقية الروهينغا من مركز احتجاز في ولاية بيراك في ماليزيا بعد احتجاج، وتأكد مقتل أحدهم في حادث سير، بحسب ما أفاد به مسؤولون الجمعة. هذه هي ثاني عملية فرار تحدث خلال عامين. في العام 2022، نظم 528 لاجئا من الروهينغا احتجاجاً، وفروا من مركز احتجاز في ولاية بينانغ، ولقي ستة منهم حتفهم أثناء محاولتهم عبور طريق سريع، وتمكنت السلطات من إعادة احتجاز الآخرين. وتعد ماليزيا المقصد المفضل لمسلمي الروهينغا الفارين من ميانمار، أو الفارين من مخيمات اللاجئين في بنغلادش. (أسوشييتد برس)

البرد يهدد أطفال غزة

يتحلّق أطفال نازحون في أحد مراكز الإيواء بمحافظة رفح جنوبي قطاع غزة، حول نار أشعلوها للتدفئة في ظل الأجواء الشتوية الباردة. يسعى الشاب سيد السوارحة رفقة بعض المتواجدين إلى إبقاء النار متقدة لأطول فترة ممكنة. ويقول: «نحاول تدفئة أطفالنا بأي وسيلة ممكنة. أوضاعنا صعبة للغاية، فالأمطار الغزيرة تفاقم معاناتنا، والمياه تجتاح خيامنا، وأطفالنا يصابون بالأمراض من شدة البرد». فرّت عائلة السوارحة من بلدة الزوايدة في وسط القطاع بسبب الغارات الإسرائيلية التي تسببت بتدمير منزلهم، لكنهم يعانون في مركز الإيواء من شح الملابس والفرش والأغطية، ويؤكد أنهم لم يحصلوا على أي مساعدات تقيهم برد الشتاء، لكنهم تلقوا وعوداً من «أونروا». على بُعد أمتار قليلة، تقف الطفلة بيان العويطي (11 سنة)، وهي نازحة من مدينة خانيونس. تقول: «الأجواء باردة جداً، ولا توجد أية وسيلة للتدفئة باستثناء إشعال النار بالحطب والأوراق. لا نمتلك إلا الملابس التي نرتديها لأننا خرجنا من منازلنا دون أن نتمكن من حمل أي شيء». أما الطفل حسام عواجة (12 سنة) النازح من حي الشجاعية شرقي مدينة غزة، فيقول: «مياه الأمطار اجتاحت خيامنا المصنوعة من النايلون، ولا توجد معنا أغطية أو ملابس شتوية». وفاقمت الأمطار الغزيرة التي تساقطت على قطاع غزة من معاناة مئات آلاف النازحين في الخيام ومراكز الإيواء المختلفة مع استمرار المنخفض الجوي.
(الأناضول)

(عبد زقوت/ الأناضول)

قيود أوروبية تتسبب في غرق المهاجرين

تونس ـ **إيمان الحامدي**

ينتقد مدافعون عن حقوق المهاجرين القيود الأوروبية المفروضة على عمل مراكب الإنقاذ في البحر المتوسط، وتداعياتها على سلامة المهاجرين، الذين باتوا يواجهون مخاطر مضاعفة نتيجة تراجع فرص إنقاذهم حال تعرضهم للغرق خلال رحلة العبور من ضفة المتوسط الجنوبية إلى الضفة الشمالية. وبدأ مسار التقييد الأوروبي لنشاط سفن الإنقاذ في البحر المتوسط عقب صدور قانون أوروبي لمكافحة الهجرة السرية في أغسطس/آب 2019، يمنح الحكومات صلاحيات فرض قيود على المهاجرين، وعلى السفن التي تنقذهم من الغرق، وتلا ذلك وضع مدونة سلوك للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال إنقاذ المهاجرين في 2022، تتضمن إجراءات أكثر صرامة، مع فرض عقوبات تصل إلى حد مصادرة السفن، وصولاً إلى إصدار قانون «كوترو» الإيطالي في مايو/أيار 2023. وقبل أيام، فُقد أثر 37 مهاجراً تونسياً كانوا على متن قارب هجرة غادر من سواحل صفاقس نحو إيطاليا، ولم تسفر جهود الحرس البحري التونسي في العثور على القارب. وكشف الناشط مجدي الكرباعي أن قارباً ثانياً غادر سواحل مدينة زوارة الليبية، وفقد في الفترة نفسها، وأن مراكب الإنقاذ لم تنفذ أي مهام في البحر المتوسط خلال تلك الفترة. موضحاً لـ«العربي الجديد» أن «قاربي هجرة آخرين أبحرا من سواحل تونس وليبيا فقدا في البحر المتوسط ليلة 10 يناير/كانون الثاني، ولم يُعثر على أثر لهما، ما يعني أن المهاجرين يدفعون ثمن سياسات الهجرة الأوروبية بحياتهم». ويفيد الكرباعي بأن «مراكب الإنقاذ أصبحت مقيدة بمقتضى قانون (كوترو)، إذ أصبحت مطالبة بالعودة إلى الموانئ بعد تنفيذ عمليات الإنقاذ في ظرف زمني وجيز لا يسمح لها بالبقاء في البحر للقيام بمهام متعددة. هذه السفن أصبحت مجبرة على الرسو في الموانئ التي تحددها قاعدة العمليات التابعة لوزارة الداخلية الإيطالية من أجل إنزال المهاجرين، ما يزيد من تعقيد مهامها، ويختصر مدتها الزمنية إلى ساعات».

وأكد الكرباعي أن السفينة «جيو بارنتس» التابعة لمنظمة «أطباء بلا حدود» نفذت مهمة إنقاذ قبل ساعات من فقدان قاربي المهاجرين اللذين غادرا تونس وليبيا، غير أن القيود القانونية حالت دون بقائها مدة أطول في البحر، في حين أنه قبل صدور القانون «كوترو»، كانت عمليات الإنقاذ تدوم عدة أيام في عرض البحر، ما يسمح بإنقاذ العديد من السفن والقوارب المهددة بالغرق، في حين أن السفن التي لا تلتزم بالتدابير الإيطالية باتت تعاقب بمنع نشاطها. وبلغ عدد المفقودين والمتوفين في البحر المتوسط خلال عام 2023 الماضي 1633 ضحية على الأقل، وفق أحدث بيانات منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تونس، الذي يقدر أن الأعداد الحقيقية للضحايا والمفقودين أكبر من ذلك بكثير.

وتؤكد المسؤولة في شبكة هاتف الإنذار (آلارم فون) هيبة محمد أن الشبكة تلقت، خلال الفترة بين شهري يناير/كانون الثاني وأكتوبر/كانون الأول 2023، نحو 959 طلب نجدة من قوارب أبحرت من السواحل التونسية والليبية، وذلك من مجموع أكثر من 1900 طلب نجدة تلقتها الشبكة من كل دول البحر المتوسط. وتوضح محمد، لـ«العربي الجديد»، أن «طلبات النجدة التي يجرى تلقيها عبر الشبكة في تصاعد مستمر منذ عام 2014، ومهام الإنقاذ التي تنفذها القوارب المتخصصة تكون أساساً في منطقة وسط البحر المتوسط، بينما تغرق كثير من المراكب في الممرات البحرية. تصعيد السياسات الأوروبية لمنع المهاجرين من الوصول أدى إلى نتائج عكسية، إذ يتزايد عاماً بعد عام تدفق المهاجرين، وتجازف القوارب بسلوك ممرات بحرية غير آمنة، أو غير مشمولة بالتغطية من قبل مراكب الإنقاذ، ما يفسر ارتفاع عدد المفقودين والقتلى».

وترى هيبة محمد أن «ضحايا قوارب الهجرة الغارقة في المتوسط هم ضحايا سياسات المنع الأوروبي، التي تشمل تقييد عمل مراكب الإنقاذ. غالبا ما تجرف التيارات البحرية القوارب، ويغرق الركاب قبل وصول مراكب الإنقاذ، التي تتمركز في مناطق بعيدة نسبياً عن الممرات البحرية التي تسلكها القوارب هرباً من الشرطة البحرية وحرس الحدود».

أعداد الوفيات أكبر

سجلت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 1800 وفاة لمهاجرين في البحر المتوسط خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023، مقارنة مع 1400 في العام 2022 كله. وتقول المنظمة إن هناك أدلة على أن العديد من حوادث الغرق «غير مرئية»، حيث تختفي قوارب غير مسجلة بكل من فيها، ما يعني أن عدد الوفيات أكبر بكثير.

تحقيق

أونروا الضفة الغربية

نكبة جديدة تنتظر الفلسطينيين جراء تعليق التمويل

أزمات بلا كوارث يتوقع ان تحل بالفلسطينيين في الضفة الغربية جراء تعليق تمويل وكالة الاونروا، التي تقدم خدمات صحية وتعليمية وغيرها، عدا عن احتمال خسارة الآلاف اعمالهم وارزاقهم

رام الله ـ **سامر خويرة، مالك نبيل**

اتخذت مجموعة من الدول، على رأسها الولايات المتحدة الأميركية، قراراً بتعليق تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، إثر ادعاءات إسرائيلية اتهمت 12 موظفاً لدى الوكالة بالمشاركة في عملية «طوفان الأقصى»، الأمر الذي يؤثر على الخدمات التي توفرها للاجئين، وبالتالي على حياة اللاجئين ومعيشتهم، كما بدأ استهداف الوكالة وموظفيها لافتاً في قطاع غزة، إذ استشهد منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي 152 من موظفيها.

بدأت أحلام الشاب مؤيد الريان (23 سنة)، وهو من مخيم للاجئين الفلسطينيين قرب مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية، تتلاشى بحصوله على وظيفة ممرض في قطاع الصحة التابع للأونروا عقب إعلان الدول إيقاف تمويلها. تخرج الريان حديثاً حاملاً شهادة بكالوريوس في التمريض، يقول: «أخشى أن توقف الوكالة عمليات التوظيف عقب الأزمة المالية التي ستواجهها، وبالتالي سيكون مستقبلي ومستقبل الكثيرين في مهب الريح».

يعد برنامج الصحة أحد البرامج الأساسية التي تنفذها الوكالة في مناطق عملياتها الخمس (الضفة، غزة، الأردن، لبنان، سورية)، وتوجد لدى الوكالة عيادات داخل المخيمات يتلقى فيها المراجع العلاج الأولي، وتصرف له الأدوية المجانية. أما خارجها، فهناك عيادات متنقلة لخدمة اللاجئين ويمكن للتجمعات السكنية القريبة من المخيمات الاستفادة من هذه الخدمات. وهناك مستشفى وحيد يتبع للأونروا، هو مستشفى الوكالة في مدينة قلقيلية التي يقطن فيها نحو 40 ألف لاجئ، لكن يمكن لأي حامل لبطاقة الوكالة أن يستفيد من خدماتها، كما أنها تحول مرضاها إلى المستشفيات الحكومية في إطار تغطية مالية محدودة.

من جهته، يخشى اللاجئ محمد محمود، من جنين، أن يؤثر ذلك القرار على الخدمات الصحية الشحيحة أصلاً. ويقول لـ«العربي الجديد»: إنه يعاني من السكري ويحتاج إلى متابعة مستمرة. وإذا أراد متابعة علاجه في العيادات الحكومية، فسيحتاج إلى تأمين صحي وبدل أجرة مواصلات. كما أنه لا يستطيع شراء الدواء الذي تقدمه الوكالة من الصيدليات. أما سلمى عبد العظيم (أم غسان)، وهي من جنين، وتعمل في إحدى مدارس الوكالة، فتقول لـ«العربي الجديد»، إنها تخشى من أن بطالتها تأثير قرار إيقاف التمويل، وأن تضطر الأونروا للاستغناء عن الكثير من الموظفين. منذ سنوات طويلة تعمل أونروا بشكل ممنهج على تقليص خدماتها للاجئين، وتوقفت عشرات المشاريع فيما قلصت أخرى بشكل واضح، كما يؤكد عضو لجنة الخدمات في مخيم بلاطة، شرق نابلس، إبراهيم صقر لـ«العربي الجديد»، ويشدد على أن هذا الإجراء سينعكس بشكل كبير وملموس على حياة اللاجئين، كونه قد يؤدي إلى توقف الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والنظافة، وكذلك البرامج الإغاثية التي تستفيد منها الأسر الفقيرة.

ومن البرامج الأساسية التي تقدمها الوكالة برنامج التعليم، إذ تشرف على عشرات المدارس داخل المخيمات وخارجها، ويدرس فيها الطالب من الصف الأول ابتدائي وحتى التاسع أساسي، وينتقل بعدها إلى المدارس الحكومية، فيما توفر الوكالة كافة الخدمات اللوجستية للعملية التعليمية التي تخصها، وتوجد في الضفة الغربية كلية للتعليم المهني وأخرى لتخريج المعلمين والمعلمات، ويتم استيعاب معظم الخريجين منهما في مؤسسات الوكالة.

وهناك برنامج البيئة الهادف إلى توفير بيئة سليمة لناحية النظافة وجمع القمامة من داخل المخيمات. كما أن هناك قسماً خاصاً في كل مخيم يعنى بملف المياه وفحصها والحد من التلوث، وهذا البرنامج ينفذ حصراً داخل المخيمات. يوضح إبراهيم صقر أن «تعطل الوكالة يعني أنه سيكون هناك ستصبح الظروف أصعب وأقسى. يوضح أبو كشك أن الوكالة تنفذ أيضاً سلسلة من البرامج الطارئة، وهي مشاريع التشغيل والسلة الغذائية التي تتفاوت بحسب الظروف، وهي في تناقص دائم، وهناك المساعدات المالية المباشرة لمن هم تحت خط الفقر المدقع، وهذه أيضاً غير دائمة، بالإضافة إلى برنامج المال مقابل العمل الذي يستفيد منه حراس وأدنة المدارس وعمال النظافة، بالإضافة إلى المشاريع التشغيلية التي تستمر ثلاثة أشهر تقريباً وهي قابلة للتمديد، ويستفيد منها العاطلون من العمل، ويتم توفير فرص عمل لهم داخل المخيمات بأجور متواضعة.

كشف أن الوكالة تنفذ أيضاً سلسلة من البرامج الطارئة، وهي مشاريع التشغيل والسلة الغذائية التي تتفاوت بحسب الظروف، وهي في تناقص دائم، وهناك المساعدات المالية المباشرة لمن هم تحت خط الفقر المدقع، وهذه أيضاً غير دائمة، بالإضافة إلى برنامج المال مقابل العمل الذي يستفيد منه حراس وأدنة المدارس وعمال النظافة، بالإضافة إلى المشاريع التشغيلية التي تستمر ثلاثة أشهر تقريباً وهي قابلة للتمديد، ويستفيد منها العاطلون من العمل، ويتم توفير فرص عمل لهم داخل المخيمات بأجور متواضعة.

كشف أبو كشك أن الوكالة تنفذ أيضاً سلسلة من البرامج الطارئة، وهي مشاريع التشغيل والسلة الغذائية التي تتفاوت بحسب الظروف، وهي في تناقص دائم، وهناك المساعدات المالية المباشرة لمن هم تحت خط الفقر المدقع، وهذه أيضاً غير دائمة، بالإضافة إلى برنامج المال مقابل العمل الذي يستفيد منه حراس وأدنة المدارس وعمال النظافة، بالإضافة إلى المشاريع التشغيلية التي تستمر ثلاثة أشهر تقريباً وهي قابلة للتمديد، ويستفيد منها العاطلون من العمل، ويتم توفير فرص عمل لهم داخل المخيمات بأجور متواضعة.

كلية العلوم التربوية التابعة لأونروا في الضفة الغربية (جعفر الشيخ/ فرانس برس)

828,328
عدد الفلسطينيين المسجلين لدى أونروا والموزعين على 19 مخيماً في أراضي الضفة الغربية.

المسجلين لدى أونروا نحو 828,328 موزعين على 19 مخيماً في أراضي الضفة الغربية، ويشكل اللاجئون الفلسطينيون ما يقارب 42 في المائة من نسبة سكان الضفة الغربية، ويعيشون على مساحة تقدّر بـ640 كيلومتراً مربعاً من أصل 5660 كيلومتراً مربعاً من إجمالي مساحة الضفة.

ويشير عليّان إلى أن «عدد اللاجئين الحقيقي يتخطى المليون لاجئ، ما يعني أن أكثر من مائة ألف منهم غير مسجلين لدى أونروا وبالتالي لا يتلقون الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية، عدا عن وجود عشرات الآلاف ممن لا يتلقون الخدمات رغم تسجيلهم في سجّلات الوكالة، نظراً لتقليص الأخيرة خدماتها التي تتراجع مع تراجع الميزانية المرصودة لدعم المخيمات».

أثرت الحالة المتهالكة للمخيمات لناحية البنى التحتية والخدمات وفرص العمل، بحسب عليّان، على وجود اللاجئ في أرضه، ما دفع كثيرين إلى ترك المخيم والتوجه نحو مراكز المدن، وخصوصاً إثر تذبذب نشاط الوكالة وتقليص خدماتها وتراجعها مع مرور الزمن، ما جعل نسبة الفقر في المخيمات تصل إلى متوسط يبلغ 30 في المائة، وفق إحصائيات الوكالة.

وبحسب عليّان، كان اللاجئون في السابق يعتاشون على خدمات أونروا التموينية والمعونات الغذائية التي تقدم شهرياً والمخصصة لكل مخيم، لكن مع تقليص الخدمات وزيادة عدد اللاجئين وعدم قدرتهم على التوسع في مساحة المخيم منذ أكثر من 70 عاماً، ارتفعت نسبة البطالة التي تفوق الـ40 في المائة في بعض المخيمات. ويقول عليّان: «تقع مسؤولية المخيمات على عاتق الأونروا والسلطة الفلسطينية، لكن على الوكالة ألا تتنصل من دعم اللجان الشعبية في المخيمات، من أجل تفعيل مراكز الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء كما كانت في السابق، كما يجب على السلطة أن تدعم صمود اللاجئ ومراكز التأهيل في المخيمات».

> تزيد نسبة البطالة داخل المخيمات الفلسطينية عن 35 في المائة

> توقف تمويل وكالة أونروا يعني توقف رواتب آلاف الفلسطينيين

ويؤكد مدير عام المخيمات في منظمة التحرير الفلسطينية محمد عليّان لـ«العربي الجديد»: «يعيش اللاجئ الفلسطيني اختناقاً سكانياً على مساحة صغيرة من الأرض داخل المخيمات، ولا يسمح له بالتوسع. المنازل المبنية من الطوب متلاصقة غالباً وسط أزقة ضيّقة وشوارع تفتقد للبنية التحتية وخدمات الصرف الصحي». ويبلغ عدد الفلسطينيين

مبادرات للبحث عن آلاف المفقودين في غزة

يعتمد كثير من الغزيين على مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة للتواصل رغم انقطاع وضعف الإنترنت، فضلاً عن نشر مناشدات البحث عن المفقودين من ذويهم

غزة ـ **امجد ياغي**

نشطت مبادرات للبحث عن المفقودين في قطاع غزة، في ظل انقطاع التواصل بين أفراد العائلات بسبب العدوان الإسرائيلي المتواصل، بسبب تدمير شبكات الاتصالات، وضعف شبكة الإنترنت، أو عدم القدرة على شحن بطاريات الهواتف، في حين تقبع جثامين المئات تحت أنقاض المباني المدمرة، ويتواصل اعتقال مئات آخرين.

تعيش الإعلامية الفلسطينية إسلام البربار في مصر مع زوجها وأطفالها، لكنها تحاول الإبقاء على التواصل مع أسرتها التي نزحت إلى جنوبي قطاع غزة، بعد تدمير القصف الإسرائيلي منازل العائلة في الشمال، وتبين أنها كمغتربة ليست أكثر حظاً من الباقين في غزة، لأنها لا تعيش حياة طبيعية، وتشعر بغصة لتدمير كل تفاصيل الحياة في القطاع الذي كان معروفاً بحجم الترابط بين الناس.

تقول البربار لـ«العربي الجديد»: «لاحظت خلال متابعتي عشرات الفتيات اللواتي يفقدن التواصل مع عائلاتهم أثناء محاولات النزوح، فقررت إطلاق مبادرة لجمع مناشدات الأهالي في قناة تواصل على منصة (تليغرام) تضم شبكة من الصحافيين والناشطين، وبعضهم موجودون في مراكز النزوح بجميع محافظات قطاع غزة. جمعنا مناشدات كثيرة، بعضها لأطفال، وبعضها لنازحين، ومناشدات من خارج القطاع من ذوي نازحين لا يستطيعون التواصل مع أسرهم. خلال أيام زاد عدد أعضاء المجموعة من داخل وخارج قطاع غزة، وبينهم كثيرون من دول أجنبية عدة». تضيف «تعرضت المجموعة لمحاولات اختراق بعد أن باتت مشهورة بين أعداد كبيرة من الناس، واعتقد أن الاحتلال هو المسؤول عن الاختراق، فهو صاحب المصلحة في قتل أي مبادرة للبحث عن المفقودين. لكن سرعان ما قمنا بضبط الإعدادات لحمايتها من الاختراق، ونمارس واجبنا حالياً كمبادرة نابعة من الحس الوطني. لا أنكر أن الاستجابات محدودة، لكننا تمكنا من التوصل إلى أماكن عدد من المفقودين، ومعرفة تفاصيل حول آخر مرة شوهد فيها الشخص، لكن كثيراً من المفقودين استُشهدوا، أو لا يملكون وسيلة للاتصال، ما يجعل الوصول إليهم صعباً، وهناك من جرى اعتقالهم ونقلهم إلى السجون، أو أعدموا ميدانياً».

وينشط كثير من الصحافيين وبعض المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي في إعادة نشر المناشدات الخاصة بالمفقودين، خصوصاً الأطفال. فقد محمد الديري أثناء رحلة النزوح من مدينة غزة جنوباً اثنين من أبنائه، فقام بالتواصل مع عدد من الناشطين على مواقع التواصل لنشر تفاصيل وبيانات طفليه، وتمكن لاحقاً من العثور عليهما. يعمل الديري كمنشط أطفال، بأحدى الجمعيات المحلية، ويقول لـ«العربي الجديد»: «كثير من الناس يفقدون أبناءهم خلال النزوح، أو أثناء البحث عن مكان فارغ في المدارس، ومؤخراً بات من يفقد أبناءه يبحث عنهم في مراكز الإيواء التي يجري تسليم الأطفال المفقودين إليها، كما تنشر صور الأطفال على مواقع التواصل، ويتكرر نشرها حتى يعثر الأهل عليهم».

تعيش أسرة الصحافي الفلسطيني علي بخيت في مخيم النصيرات، وهو يعيش في المانيا مع زوجته وأطفاله الثلاثة، وبعد معاناته في التواصل مع عائلته، قرر تفعيل صفحة «مين بيعرف» على موقع «فيسبوك»، وهي صفحة قديمة كانت فكرتها البحث عن الأشياء المفقودة بشكل عام، وحالياً ينشر عبرها غزيون تفاصيل مفقوديهم، وأحياناً للسؤال عن توفر طعام للشراء في بعض المناطق.

يقول بخيت لـ«العربي الجديد»، إنه ما زال يحاول الحصول على معلومات حول المنطقة التي توجد فيها أسرته في مخيم النصيرات، ولا يعرف إن كانت ضمن المناطق التي طلب الاحتلال أخيراً من سكانها الإخلاء أم لا، مشيراً إلى أن التواصل محدود للغاية، وتصله رسائل قصيرة مكونة من ثوان معدودة كل بعضة أيام لطمأنته على أفراد الأسرة.

يضيف: «أتلقى مناشدات وطلبات من أسر حول توفر الطحين ولوازم حياتية أخرى، لكن المناشدات حول المفقودين هي الأكثر، وأقوم بإعادة صياغة المناشدة، وعرضها كمنشور لفتح المجال أمام التعليقات، وأحياناً يقوم المتفاعلون بإضافة معلومات لمساعدة صاحب المناشدة، والمناشدات التي يجري التعرف على مصير المفقودين المذكورين فيها نقوم بحذفها». ويشدد بخيت على أن «هناك قيوداً أضد المحتوى الفلسطيني من إدارة شركة ميتا المالكة لموقع فيسبوك، إذ تقوم بتحييد وصول بعض المنشورات، وأتوقع أن يكون الوصول أفضل عندما ينتهي العدوان الإسرائيلي، ويمكن أن يزيد التجاوب مع المنشورات، وبالتالي إيجاد مزيد من المفقودين، باعتبار أن الظروف ستكون أفضل، ويستطيع الناس الوصول إلى الإنترنت بشكل أكبر».

فقدت عائلات غزية أفرادا خلال النزوح (عبد زقوت/الأناضول)

تشتت شمل آلاف العائلات في غزة (مجدي فتحي/Getty)

رفضٌ للأبرتهايد... جمعيات فرنسية تُناضل ضد العنصرية الإسرائيلية

شكّل العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة دافعاً أكبر للعديد من الجمعيات والمنظمات المدافعة عن حقوق الفلسطينيين في فرنسا، للعمل أكثر على كشف السياسات العنصرية الإسرائيلية منذ ما قبل السابع من أكتوبر

مسيرات داعمة للفلسطينيين في فرنسا (العربي الجديد)

ناصر السهلي

منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تتواصل التظاهرات المنددة بالجرائم الإسرائيلية والمطالبة بوقف إطلاق النار في عدد من المدن الفرنسية، حالها حال بقية العواصم والمدن الأوروبية التي شهدت العديد من الاحتجاجات والفعاليات المتضامنة مع فلسطين، والتي تكشف أمام مجتمعاتها حجم الجرائم المرتكبة في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويشارك في الفعاليات التضامنية عدد من الجمعيات والمؤسسات العاملة في المدن الفرنسية، وخصوصاً تلك الداعمة للشعب الفلسطيني على مدار عقود مضت. ولطالما دعت هذه الجمعيات إلى رفع الحصار عن غزة مندّدة بالسياسة الصهيونية الاستعمارية ضد الشعب الفلسطيني. وهناك ائتلاف مكون من خمس عشرة مؤسسة وجمعية، من بينها حزب اليسار الاشتراكي الفرنسي، وحركة السلام، وجمعية التضامن مع فلسطين، والحزب الشيوعي الفرنسي، وأنقذوا فلسطين، وحزب البيئة، وفرنسا الأبية، ونقابات العمال، وتُنسّق في ما بينها الأنشطة المتعلقة بدعم فلسطين ورفع الصوت ضد الممارسات الاستعمارية لدولة الاحتلال. ويتحدث عدد من القائمين على الأنشطة التضامنية مع فلسطين، وخصوصاً جمعية التضامن مع فلسطين وحركة السلام لدعم فلسطين، عن تاريخ طويل من العمل بين الفرنسيّين لنشر الوعي حيال القضية الفلسطينية. ويؤكد المسؤول في «جمعية التضامن مع فلسطين» ميشيل ريناد، لـ«العربي الجديد»، أنّ للعمل التضامني «تاريخاً طويلاً في المجتمع الفرنسي، وقد اندمجت عام 2001 الجمعية الطبية الفرنسية ـ الفلسطينية والجمعية الفرنسية الفلسطينية تحت إطار الجمعية الفرنسية للتضامن مع فلسطين». من جهته،

> يجب فتح ملفات انتهاكات الاحتلال المتواصلة بحق الفلسطينيين

> هناك حاجة للتذكير بأن تقويم إنسانيتنا يبدأ بالوقوف مع فلسطين

يوضح إيريك توماس، من حركة السلام الداعمة لفلسطين، أنّ «الجمعية الطبية الفلسطينية ـ الفرنسية تعمل منذ تأسيسها عام 1974، وتركز على دعم الفلسطينيين في المجالين الصحي والاجتماعي. وتدعم الجمعيات على مستوى القارة الأوروبية معظم الحملات والتحركات التضامنية الدولية لصالح فلسطين. وخلال الأيام الأخيرة، وجهت الجمعيات مذكرات لمختلف الدوائر الرسمية في فرنسا، مطالبة بدعم محاكمة دولة الاحتلال الإسرائيلي أمام محكمة العدل الدولية». وبحسب ريناد، فإنّ جمعية فلسطين الفرنسية انبثقت عن حركة ماي، التي تختصر اسم الحركة العالمية المناهضة للإمبريالية، التي دعمت النضال التحرري لفلسطين بالتعاون مع الاتحاد العام لطلبة فلسطين منذ عام 1959. وتتناوب شخصيات عدة على رئاسة الجمعية الطبية الفرنسية ـ الفلسطينية، ومن أهم الشخصيات المعروفة في أوساط المتضامنين مع فلسطين رئيسة اللجنة الوطنية الفرنسية للاستقلال والتنمية حالياً إيزابيل أفران، بالإضافة إلى كلود ليوسيت. وفي الوقت الحالي، يرأس الجمعية الطبية آن توايون، وذلك منذ ديسمبر/ كانون الأول 2023. وترأس الجمعية سابقاً كل من برنار رافينيل (2001 ـ 2009)، ثم جان كلود ليفورت (2009 ـ 2013)، وتوفيق تهاني (2013 ـ 2017)، وبرتراند هايلبرون (2017 ـ 2023). ويذكر ريناد لـ«العربي الجديد»، أنّ القاسم المشترك لتحرك عدد من ناشطي جمعية التضامن مع فلسطين وجمعية أنقذوا فلسطين وحركة السلام الفرنسية يعتمد على أساسيات ترفض «الاستعمار الاستيطاني الصهيوني القائم على فرض السياسة الإحلالية لاقتلاع الفلسطينيين من أرضهم». ومنذ سنوات، تركز الجمعيات على إبراز سياسة الأبرتهايد (نظام الحكم والسياسة العنصرية التي اتبعتها حكومة الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا من عام 1948 وحتى عام 1990)، المنتهجة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتقول آرمرونيك بونيه، من حزب فرنسا الأبية، لـ«العربي الجديد»، إنها تعمل مع عدد من المؤسسات على مكافحة «سياسة القمع المنهجة بحق الشعب الفلسطيني، ولا نوفر جهداً من أجل التعبئة والحشد في سبيل تحقيق الاستقلال الفلسطيني، ونواصل حملتنا ضد الاتحاد الأوروبي ليعترف بأن إسرائيل دولة استعمارية وفصل عنصري (أبارتهايد) ضد الفلسطينيين». في هذا الإطار، تطالب جمعية التضامن الفرنسي مع فلسطين السلطات الفرنسية والاتحاد الأوروبي بدعم شكوى فلسطين أمام المحكمة الجنائية الدولية، على غرار شكوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل لارتكابها جرائم إبادة جماعية. من جهتها، تؤكد الناشطة في جمعية التضامن مع فلسطين منذ 24 عاماً أني جيفرسون على ضرورة «فتح ملفات الانتهاكات المتواصلة في الضفة الغربية بحق الفلسطينيين، وخصوصاً ممارسة سياسات الفصل العنصري (الأبرتهايد)».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مساحة ترابية
لآلاف النازحين

اختار تلة للنوم

بعيداً عن الاكتظاظ... والأمراض

أتربة ووحول

أراضي «الأمان» والأمراض في غزة

في أراضي غزة التي تحتضن اليوم الناجين من أهوال الحرب الإسرائيلية أتربة تنثر الغبار الملوّث بالقذائف والصواريخ الحارقة، ولو جاء ذلك من بعيد إلى مناطق «الأمان النسبي». في هذه الأراضي تتفاقم الأوضاع بسبب أمطار الشتاء والفوضى الحتمية لتعامل أفواج النازحين مع مصادر المياه النادرة، واستخدام وسائل بديلة للصرف الصحي.

وبين هذه الأتربة والوحول يتحرك آلاف الناس في مساحات ضاقت أكثر وأكثر مع مرور أيام الحرب، كما ينصبون عليها الخيام التي يمكثون فيها مرغمين لمجرد تفادي المكوث في العراء. وهم بالتالي يمضون الأيام الأكثر سواداً في حياتهم وسط بؤر التلوّث الكبرى التي تحتوي كل مكونات جلب الأمراض الخطرة جداً للأصحاء وذوي المناعة الضعيفة معاً وبالتأكيد الأطفال، وصولاً إلى هدر حياة الآلاف.

وقبل أيام أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة رصد 700 ألف إصابة بأمراض معدية وجلدية ونزلات برد وإسهال والتهاب الكبد الوبائي وغيرها في صفوف النازحين.

وبحسب المكتبة الوطنية للطب الأميركية يتسبب الازدحام في الأراضي الضيّقة التي تحتضن النازحين حالياً في أمراض كثيرة، بينها التهابات الجهاز التنفسي السفلي والالتهاب الرئوي والتهاب القصيبات، ومرض المكورات السحائية والتهاب المعدة والأمعاء ومرض المستدمية النزلية. ويتطلب منع انتشار الأمراض المعدية والأوبئة عزل المرضى، لكن ذلك غير متاح في غزة.

(العربي الجديد)
(الصور: فرانس برس، الأناضول)

حال الأيام الأكثر سواداً

مع هطول المطر

مكان غير
سليم صحياً

يعيشون
هنا